نقص في البطاقات الذكية في مراكز القنيطرة.. ومشاجرات بسبب الازدحام بين المواطنين!

القنيطرة - الوطن

اشتكى أبناء محافظة القنيطرة من الازدحام وطول الانتظار أمام مراكز إصدار البطاقة الذكية العائلية بسبب قلة عدد المراكز المفتتحة بالمحافظة والتي تقتصر حالياً على ثلاثة مراكز للتسجيل في خان أرنبة (المجمع التربوي) وفي المركز الثقافي بمدينة البعث وفي الكوم (مركز الهاتف). واللافت أن جميع تلك المراكز على طريق واحد (دمشق – القنيطرة) على حين تم استثناء القطاع الجنوبي الذي يعد الثقل السكاني الكبير للقنيطرة وكذلك القطاع الشمالي.

ولا يخلو مركز مدينة البعث من إشكاليات وصراخ نتيجة الازدحام الكبير ويصل أحياناً الأمر إلى حدوث مشاجرات بين المواطنين نتيجة غياب نظام الدور.

والحقيقة أن الأمور كانت تسير بشكل طبيعي في مراكز إصدار البطاقة الذكية ولكن نشر أخبار عن توزيع اسطوانات الغاز المنزلي على البطاقة الذكية بدءاً من مطلع أيار ساهم في زيادة الإقبال على المراكز لتشهد ازدحامات كبيرة تماما عندما تم تفعيل عمل السيارات للعمل على البطاقة الذكية من دون الأخذ بعين الاعتبار إعطاء وقت كاف للمحافظة.

وعلى ارض الواقع أعلن عن تأجيل استخدام (البطاقة العائلية الذكية) في محافظة القنيطرة إلى ٢٠١٩/٦/١ بشكل استثنائي ريثما يتمكن جميع المواطنين من الحصول عليها، ونتيجة الإقبال الكبير لوحظ أن المراكز الثلاثة بالقنيطرة لم يعد يتوافر فيها البطاقات ويتم الاكتفاء بالتسجيل للمواطنين ليعود مرة ثانية ويعاني المعاناة ذاتها من انتظار ووقوف طويل لطبع البطاقة الخاصة به عند توافرها، وعلى ما يبدو أن نقص البطاقات دفع بالمعنيين إلى تعطيل مراكز استصدار البطاقات الذكية في محافظة القنيطرة يومي السبت والأحد ٢٧ و٢٨ نيسان.

١٩ بالمئة من مساحة دمشق القديمة مستملك مع وقف التنفيذ!

الحسن: خطر تهدم العقارات التي تركها أصحابها من دون ترميم

محمود الصالح

كشفت مديرة دمشق القديمة حياة الحسن عن وجود ما يقارب ١٩بالمئة من مساحة دمشق القديمة مستملكة لمصلحة الجهات العامة منذ عشرات السنين مع وقف التنفيذ. وأشارت الحسن في حديثها لـ«الوطن» إلى تسبب هذا الاستملاك لعقبات كثيرة نظرا لعدم تنفيذه من جهة، ولعدم إلغائه من جهة ثانية. مضيفة: تعتبر اغلب بيوت دمشق القديمة من البيوت الطينية والخشبية، وتعرضت لإهمال كبير من أصحابها منذ سنوات طويلة، وتهالكها وقدمها وانعدام الصيانة.

وبينت الحسن أن المعاناة الأساسية في وجود عقارات كثيرة مستملكة للجهات العامة كانت في حينها تهدف إقامة مشاريع ذات نفع عام، ونتيجة هذا الاستملاك تقيدت المحافظة فلا هي تستطيع اتخاذ أي إجراء تجاه الجهة المستملكة ولا اتجاه من وقع عليهم الاستملاك، مضيفة: بعد عام ١٩٧٩ حيث سجلت دمشق القديمة على قائمة التراث العالمي وأصبحت المحافظة ملزمة بمنع أي إجراء في هذه الجانب فلا نسمح بفتح أي منافذ طرقية في الأبنية القديمة ولا بناء ملاجئ عامة في الساحات فيها ولا إجراء الهدم لأبنيتها.. الخ. وبالتالي فجميع العقارات التي وقع عليها الاستملاك أصبحت واقفة وغير مسموح أي إجراء عليها حتى للجهات المستملكة بعد دخول كل المنطقة قائمة التراث.

وقالت: اليوم مازالت هذه العقارات مستملكة إلا أنها ليست في يد الجهة المستملكة، والمحافظة لا تستفيد عملياًمن إنذار القاطنين فيها بإجراء الصيانة لأنه لا صفة قانونية لهم، والجهات صاحبة الاستملاك لا تهتم بهذه العقارات، وهذه المشكلة.

وتابعت: إضافة إلى وجود مشكلة في عقارات اليهود الغائبين التي تدار من مجلس إدارة أملاك اليهود، وهي تعاني انهيارات كثيرة نتيجة عدم إجراء الصيانة لها وتعرضها للإهمال لسنوات طويلة وبسبب العوامل الجوية من أمطار وشمس، الآن تحاول المحافظة تدعيم هذه الأبنية بشكل إسعافي من الخارج فقط، لأنه لا يجوز الدخول إليها نظرا لخصوصيتها.

وأشارت الحسن إلى وجود الكثير من البيوت في دمشق القديمة هجرها أصحابها إما لأنهم خارج القطر أو بسبب سكنهم في بناء حديث، ويتم العمل على التواصل مع المخاتير ولجان الحي للوصول إلى أصحاب هذه البيوت في حال وجود أي خطر وضرر من انهيار أجزاء منها لإنذارهم لتدعيمها، وفي حال الوصول إليهم يتم إنذارهم للقيام بالتدعيم الأساسي لهذه البيوت، أما في حال لم يتم الوصول إليهم وكان هناك خطر على الأملاك العامة أو الجوار من تهدم هذه البيوت تقوم مديرية الصيانة في محافظة دمشق بعملية تدعيم معدني للعقار لرفع الخطر عن الناس، وفي حال كان صاحب العقار موجوداً فيتم منحه الموافقة المطلوبة للترميم البسيط أو التدعيم أو إعادة البناء إن لزم مع المحافظة على أوصاف العقار الأساسية وبمواد تقليدية، وبحالات كثيرة يمكن وللضرورة الإسعافية إعطاء موافقات فورية تحت عنوان إصلاح طارئ أو إزالة خطورة، منوهة بأنه تم خلال العام الماضي منح ١١٥ ترخيصاً لإزالة الخطورة و١٠ تراخيص للإصلاح الطارئ.

وعن السبب وراء عدم وجود دراسة شاملة لجميع الحالات وإيجاد الحلول لها، قالت الحسن: نحاول رفع مذكرات بخصوص الاستملاك القديم والعلاقة بالجانب التراثي للمدينة القديمة، والبحث عن طريقة لمعالجة الوضع مع الجهات المستملكة لهذه العقارات والوصول إلى نتيجة مفيدة، ولكن هذا الموضوع يحتاج إلى متابعة وقرارات من جهات على أعلى المستويات، وكل ما نعمل عليه هو عبارة عن حلول اسعافية. وتابعت: قدمنا الكثير من التسهيلات والتشجيع لأصحاب العقارات القديمة التي يخشى من تهدمها، حيث ووفق النظام الخاص بالمدينة القديمة يتم إعفاء الرخص المقدمة لهم للترميم البسيط والإصلاح الطارئ من جميع الرسوم، إضافة إلى إمكانية وتشجيع تقديم قروض من مؤسسة التمويل الصغير وبالتعاون مع محافظة دمشق لغاية ترميم هذه البيوت، وهذه القروض قد يصل سقفها إلى مليون ليرة سورية، والمواطن لا يدفع الفوائد المترتبة عن هذا القرض بل تدفعها المحافظة، وهناك إمكانية تشجيعية لحسم جزء من رأس المال في حال نفذ المقترض الشروط المطلوبة بشكل صحيح.

وبينت أنه تم خلال العام الماضي منح ٨٧ موافقة للترميم البسيط في دمشق القديمة، إضافة إلى ١٥ ترخيصاً بالترميم، وكذلك منحنا ٣٨ موافقة إعادة بناء وتوظيف. منوهة بأن المحافظة لا تستطيع الدخول لإجراء صيانة أي عقار إلا إذا كان يشكل خطورة على الجوار أو الأملاك العامة ولم نتمكن من الوصول لإنذار أصحابه، أو لم ينفذوا الصيانة على الرغم من إنذارهم.

وعن الاسواق القديمة أوضحت الحسن أنها جزء من النظام العمراني لدمشق القديمة، مبنية من الطين والخشب، مشيرة إلى وجود جزء كبير من التجار يخزنون مواد وبضائع في هذه المحال التي تحولت إلى مستودعات مواد سريعة الاشتعال مثل مواد المكياج، مضيفة: وللأسف حدثت حوادث حريق متكررة لذلك قمنا بإنذار أغلب هؤلاء التجار بوضع أجهزة إطفاء قادرة على معالجة أي حريق يتعرض له المستودع بسبب هذه المواد أو بسبب الماس الكهربائي، وتابعت: وكإجراء وقائي قمنا بوضع سيارة إطفاء صغيرة لإطفاء أي حريق يمكن أن يحدث فيها، ولكن للأسف هناك صعوبة في ضبط هذه المحال فهناك تقريبا بحدود ٥ آلاف محل والكوادر في المدينة القديمة قليلة جداً.

وعن مدى الخطورة التي يشكلها ارتفاع منسوب مياه نهر بردى على أساسات الأبنية القديمة، بينت الحسن أن الموضوع من اختصاص دائرة الأنهر في محافظة دمشق، ولديهم في هذه الدائرة حلول كثيرة منها فتح المخارج الموجودة على النهر في حال ارتفاع المنسوب، منوهة بأن هذه الأبنية قديمة وموجودة منذ فترة طويلة وبالتالي لم تتأثر بمياه النهر، مشيرة إلى إجراء يتم العمل عليه لرفع الشبك الموجود والموضوع لأسباب أمنية في بعض المنافذ والذي أصبح يحجز الأوساخ ويعرقل مرور المياه.

وبينت الحسن أن منطقة ساروجة خارج حدود مدينة دمشق القديمة، وتابعت: أما العقارات ضمن الشريحة الأثرية فيها. فإن مراقبة وضعها من اختصاص دائرة خدمات ساروجة، ودور المدينة القديمة هو منح الرخص والموافقات فقط لترميم العقارات التي تحتاج إلى ترميم فقط، وينطبق عليها ما ينطبق على المدينة القديمة في حال كانت ضمن الشريحة الأثرية.

وبخصوص الشكاوى من أصحاب المطاعم والمحال الليلية في دمشق القديمة، حيث يقومون بأعمال تقلق الراحة العامة، أكدت الحسن أنه عادة يتم منح رخص التوظيف والترخيص لهذه المطاعم من المدينة القديمة وبالتنسيق مع السياحة والآثار.. أما مراقبتها ليلاً وأيام العطل والأعياد فهو من اختصاص قسم شرطة المحافظة بشكل عام، وبينت أنه في حال كانت هناك شكوى فإننا نقوم بمتابعتها واتخاذ الإجراءات المطلوبة من إنذارات للالتزام أو استصدار قرارات الإغلاق، مضيفة: اليوم وكما ذكرنا هناك أكثر من ٥ آلاف محل بمختلف النشاطات في المدينة القديمة بكل أسواقها المعروفة وليس لدينا الكوادر الكافية لمراقبة كل هذه المحال بشكل دائم وبالتالي فقد اتبعنا طريقة مراقبة من خلال تقسيم المدينة إلى عدة محاور للتدقيق في التراخيص الإدارية لهذه المحال، والتعرف على أسباب عدم تمكن البعض من الحصول على هذه الرخص الإدارية وتذليل الصعوبات أمامهم للحصول عليها وتسهيل إجراءات منحها.

بدوره بين مختار ساروجة هيثم الفحل لـ«الوطن» أن ساروجة لا تعتبر ضمن دمشق القديمة، لكن في عام ١٩٧٨ صدر قرار عن محافظ دمشق بالسماح بالبناء في منطقة ساروجة فسارع التجار لشراء العقارات القديمة في تلك المنطقة، البعض منهم قام بالهدم والبناء وهم قلة قليلة، لكن البعض الآخر أسقط في يدهم عندما تم اعتبار عدد كبير من العقارات القديمة في ساروجة ضمن الشريحة الأثرية وبالتالي منعت المحافظة في عام ١٩٧٩ هدمها أو البناء عليها. ولذلك في ساروجة أكبر عدد من العقارات القديمة الآيلة للسقوط، وقد تركها التجار لأنهم لا يستطيعون هدمها أو البناء عليها.

وأشار إلى أنه يسطر سنوياً عدد من الكتب إلى المحافظة لإخبارهم بوضع بعض العقارات التي تشكل خطورة على الأملاك العامة، منوهاً بطلب المحافظة لأسماء وعناوين المالكين لإنذارهم للترميم، مضيفاً: ولكن للأسف دون جدوى لأن أغلب هؤلاء خارج البلد، والآن ندور في حلقة مفرغة فلا نستطيع الدخول إلى المنازل لأنها أملاك خاصة، وأي دخول إليها يعني اغتصاب عقار، حيث في ساروجة بحدود ٥٠ بيتاً، وهناك كتلة واحدة خلف سينما السفراء تصل مساحتها إلى أكثر من ٧ آلاف م٢، وتابع: نحن نريد إزالة الخطر الذي تسببه هذه الأبنية تحت أي عنوان كان، وبالسماح بالترميم، ولكن بشرط ألا يسمح بالبناء تحت عنوان الترميم.

وعن وجود حالات مشابهة في دمشق القديمة أكد الفحل أن هناك حالات لا يتجاوز عددها ١٠ حالات في العمارة، أما العقارات المستملكة فهي لا تزيد على ٥ بالمئة من مساحة حي ساروجة.

أخيراً: نعتقد أنه آن الأوان لإيجاد حل نهائي لهذا الموضوع ووضع صيغة متكاملة تعالج كل هذه المشاكل سواء إلغاء الاستملاك الذي مضى عليه عشرات السنوات من دون أن ينفذ، أو تولي جهة عامة أعمال ترميم هذه العقارات التي لم تعرف عناوين أصحابها، ووضع إشارة على الصحيفة العقارية لضمان دفع التكاليف المترتبة على صيانة هذه العقارات.

مبيدات لا تقتل «الخنافس» لكنها تدفعها للهروب! ودمشق ترش «احترازياً» وخاصةً بالأحياء الغربية

الوطن

أكد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق شادي مخلوف أن مديرية الشؤون الصحية – قسم رش المبيدات قامت منذ صباح يوم الجمعة ٢٠١٩/٤/٢٦ بإجراء حملات رش مبيدات احترازية لمعالجة أسراب الخنافس السوداء التي انتشرت مؤخراً في مدينة دمشق حيث بدأت الورشات جولاتها في أحياء المدينة كافة مستهدفة بشكل خاص المسطحات الخضراء والحدائق العامة والتجمعات السكنية القريبة منها حيث يكثر انتشار هذه الحشرة.

وبين مخلوف لـ«الوطن» أن قسم رش المبيدات في مديرية الشؤون الصحية مستمر بحملات الرش الضبابي والرذاذي بشكل دائم ودوري، وخاصة في الأحياء الغربية من دمشق ضاحية قدسيا ومشروع دمر والمزة والكميات التي وصلت إلى هذه الأحياء محدودة جداً.

بدوره بيّن مدير زراعة ريف دمشق علي سعادات لـ«الوطن» أن المناطق التي كانت تنتشر فيها حشرة الخنفساء السوداء الأسبوع الماضي أصبحت خالية منها كمنطقة سعسع والقطيفة ورنكوس، متوقعاً انتهاء هذه الموجة بعد شهر تقريباً لكون عمرها لا يتجاوز ٢٦ يوماً، منوهاً بأن أغلب المواطنين غير متخوفين منها لكونها لا تؤذي أحداً، مشيراً إلى أن طبيعة هجرتها وانتقالها بين المناطق يحول دون القدرة على تحديد نسبة معينة لانتشارها.

وأعاد سعادات سبب انتشارها في المناطق السكنية إلى وجود أعشاب وحدائق أمام المنازل، ولكونها تنجذب إلى الضوء ليلاً، مشيراً إلى أن البلديات تقوم برش مبيدات آمنة وصحية للمواطن في أماكن القمامة للقضاء على الديدان والبعوض الذي تتغذى عليه هذه الخنافس، ما يدفعها إلى الهجرة إلى مناطق أخرى.

وأكد سعادات أن حشرة الخنفساء السوداء نافعة ولها فوائد بالنسبة ليرقاتها، وتتغذى على الديدان القارضة والمقوسة وغيرها من الديدان الضارة، لافتاً إلى أن انتشارها كان نتيجة الأمطار الكثيرة وانتشار المساحات الخضراء معتبراً أنها نتيجة طبيعية، مضيفاً: لا ننصح بالقضاء عليها لكونها مهاجرة وليس لها أي ضرر، بل تساعد على توازن البيئة.

ومن جانبه أعاد الأمين العام لمحافظة ريف دمشق أحمد عبد الله سبب الانتشار الكبيرة للخنافس السوداء إلى الأمطار الوافرة التي شهدتها البلاد، لافتاً إلى أن الحشرة انتشرت بشكل كبير في المحافظات كافة، ولكن كان انتشارها في محافظة ريف دمشق قليلاً جداً.

وأكد عبد الله قيام المحافظة برش مبيدات في منطقة ضاحية قدسيا وما حولها وفق توجيهات محافظ ريف دمشق، مشيراً إلى تكليف عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة استلام المبيدات الخاصة في المحافظة ليتم توزيعها على الوحدات الإدارية تمهيداً لرش المبيدات اللازمة كافة في أنحاء المحافظة.

«فانات» خاصة ترفع أجرة نقل الركاب ٥٠ بالمئة.. والمحافظة تتدخل

ميهوب لـ«الوطن»: تعرفة جديدة لعمل ١٢٠ فاناً على خط (العفيف- المهاجرين)

فادي بك الشريف

شكاوى كثيرة وانتقادات طالت عدداً من حافلات النقل «الفانات» العاملة في بعض الخطوط بدمشق بأنها استغلت الظروف السائدة خلال الفترة الماضية ورفعت تعرفة نقل الركاب بنسبة ٥٠ بالمئة عن التعرفة المقدرة والمسوح بها.

وفي تفاصيل الشكوى الواردة لـ«الوطن» رفعت حافلات النقل على خط العفيف– النبعة تعرفتها من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ليرة سورية، تحت مبررات تأثرها بظروف المحروقات خلال الفترة الماضية.

وحول هذا الموضوع كشف عضو المكتب التنفيذي لشؤون النقل والمواصلات في محافظة دمشق باسل ميهوب لـ «الوطن» عن ورود عدة شكاوى على «الفانات» من أعضاء مجلس المحافظة حول تقاضي «الفانات» الواصلة حتى آخر المهاجرين أسعاراً زائدة عن التعرفة المحددة بـ ١٠٠ ليرة.

وأشار ميهوب إلى السماح للفانات الخاصة بالعمل على هذا الخط لتقديم الخدمة للمنطقة، علماً أن المنطقة لها طبيعة خاصة وتعاني من اختناقات مرورية، وهناك صعوبة في الوصول إلى المنطقة نظرا لطبيعة جغرافيتها الصعبة، كما أن عدداً كبيراً من الميكروباصات لا تتمكن من الوصول إلى نهاية الخط.

وأكد عضو المكتب التنفيذي إجرء جولة أمس إلى المنطقة برفقة هندسة المرور وعدد من أعضاء مجلس المحافظة، مبيناً وضع دراسة جديدة لتسعيرة الفانات وإيجاد حل مروري للمنطقة ضمن مسار واحد ينظم حركة السير في آخر نقطة في منطقة المهاجرين، مبيناً أن ١٢٠ «فاناً خاصاً» تخدم المنطقة، تحت مبررات الحصول على مخصصاتهم من المحروقات خلال ٥ أيام ومعاملتهم معاملة الخاص وليس العمومي.

وأوضح ميهوب أن الجولة جاءت بناء على شكاوى المواطنين وأهالي المنطقة، مؤكداً وضع تسعيرة تناسب الجميع، وذلك بإقرار تسعيرة ١٥٠ ليرة للذهاب و١٠٠ ليرة في العودة، إضافة إلى ضبط «الفانات» عبر وضع لصاقات خاصة محددة لكل منها، ووضع مراقبي خطوط في بداية ونهاية الخط.

وقال ميهوب إن خدمة إيصال المواطنين إلى هذه المنطقة مطبقة منذ سنوات وتمت الاستفادة منها كبديل عن الميكروباصات التي تعاني الوصول إلى بعض المناطق، موضحاً أن المحافظة سمحت بذلك بهدف تخديم المواطنين لتسهيل أمورهم وذلك من خلال تسعيرة عادلة، علماً أن الأمر مطبق في منطقة ركن الدين.

وكشف ميهوب عن وضع آلية لضبط عمل الفانات ضمن مناطق محددة بشكل منظم ومدروس، مع العمل على ضبط أية مخالفات ومتابعة جميع الشكاوى الواردة من المواطنين، للوصول إلى أسعار منصفة للسائق والراكب على حد سواء، مع متابعة عمل الفانات والتأكيد على ضرورة الالتزام بالضوابط الموضوعة لتلافي أية إشكاليات.